تاريخ إسرائيل في استلاب حقوق الشعب الفلسطيني

بقلم:
د. جيمس زغبي ○

قبل قرن من الزمان، أي في تلك الفترة التاريخية التي كانت فيها القوى الأوروبية الغربية تخطط لتقسيم الشرق العربي، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إقناع تلك القوى الاستعمارية الغربية باتخاذ مسارٍ آخر مختلف.

ودعماً لذلك الاعتقاد القائل بأن الشعوب التي تحررت مؤخراً من الحكم الاستعماري ينبغي أن يكون لها الحق في تقرير المصير، أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية لجنة من الأمريكيين البارزين لاستطلاع الرأي العام العربي لاكتشاف ما فعلوه وما لا يريدونه لمستقبلهم.

وقد خلصت تلك اللجنة إلى أن الأغلبية الساحقة من العرب ترفض تقسيم منطقتهم أو تقاسمها، كما ترفض الانتداب الأوروبي عليهم، وإقامة دولة صهيونية في فلسطين، حيث إنهم كانوا يأملون إقامة دولة عربية موحدة.

كما حذر تقرير تلك اللجنة من تفاقم الصراع إذا تم المضي قدمًا في التقسيم المخطط له. لابد من الإشارة هنا إلى أن اللورد البريطاني بلفور قد رفض تلك النتائج قائلاً إن مواقف السكان العرب الأصليين لا تعني الكثير بالنسبة إليه، خاصة عند مقارنتها بأهمية الحركة الصهيونية.

وفي نهاية المطاف، نجح اللورد بلفور في تحقيق مراده، وتحققت تلك التوقعات والنتائج الوخيمة التي حذرت منها تلك اللجنة الأمريكية. تم تقسيم الشرق العربي وتمزيق أوصاله، كما تم فرض الانتداب البريطاني على فلسطين، وقد استغل البريطانيون وضع الانتداب لتعزيز حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين مما أدى إلى قيام إسرائيل.

ومنذ ذلك الحين، تم تجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم وانتزاع أراضيهم وتدمير مساكنهم وقراهم وتشريدهم وتعريضهم للعنف والتنكيل المتواصل. ولأن الفلسطينيين قد ظلوا يقاومون، فقد كان القرن الماضي بمثابة صراع مستمر بلغ ذروته في الإبادة الجماعية التي تدور رحاها الآن في قطاع غزة، وما يتعرض له الفلسطينيون في الضفة الغربية من قمع وتنكيل.

ومما لا شك فيه أن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية قد تفاقمت معاناته في الوقت الحاضر لأن الفلسطينيين قد فقدوا على مدى العقود الثلاثة الماضية كل سيطرة على ظروف حياتهم.

وما زاد من تدهور أوضاع الشعب الفلسطيني وتفاقم معاناته أن إسرائيل قد ظلت منذ التوقيع على اتفاقيات أوسلو في سنة ١٩٩٣، تتخذ خطوات وتطبيق خطط واستراتيجيات جعلت من المستحيل إقامة دولة فلسطينية موحدة في الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧.

لقد فصل الإسرائيليون ما يسمونه القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية، مما ألحق ضررا كبيرا باقتصادها وأجبر سكانها على الاعتماد كليا على إسرائيل في التوظيف والخدمات.

وفي الضفة الغربية، ظل الإسرائيليون يضعون الخطط ويصادرون الأراضي لتوسيع المستوطنات واستخدام الطرق والبنية التحتية ونقاط التفتيش والمناطق الأمنية «لليهود فقط» لتقسيم الأراضي الفلسطينية إلى مناطق صغيرة خاضعة للسيطرة. لقد عانى قطاع غزة من تراجع التنمية وظل يخضع لتضييق الخناق على اقتصاده على مدى عقود من الزمن. لقد ظل قطاع غزة أيضا معزولا عن بقية فلسطين، وهو ما أدى إلى تبديد وتحطيم كل تلك الآمال والأحلام التي ولدها اتفاق أوسلو.

ومع ذلك، فإن العالم الغربي لا يولي سوى القليل من الاهتمام لاحتياجات وتطلعات الشعب الفلسطيني. وبدلاً من ذلك، يتم بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية طرح خطط لحكم مستقبل الفلسطينيين دون موافقة هذا الشعب الذي يخضع تحت نير الاحتلال.

يقضي الاقتراح المطروح الآن بأن تتولى سلطة فلسطينية «بعد إصلاحها»، شؤون قطاع غزة مع توفير الأمن بواسطة قوة عربية إسلامية، دون وجود أي التزام بالتفاوض على حل الدولتين في المستقبل.

إن مثل هذا الاقتراح غير مقبول لسببين.

من الواضح أن هذا الاقتراح قد وضع خصيصا لتلبية احتياجات إسرائيل، فقد رفض الإسرائيليون أنفسهم شروط مفهوم «اليوم التالي». إنهم يرفضون مغادرة غزة أو السماح للفلسطينيين بالعودة إلى مناطق غزة التي تم «تطهيرهم» منها.

كما يرفض الإسرائيليون أيضًا دور القوى الخارجية في توفير الأمن، مثلما أنهم يرفضون قبول أي نقاش حول دولة فلسطينية يتضمن ربط المناطق الفلسطينية المقسمة، وخاصة إذا كان ذلك يتضمن التنازل عن الأراضي، أو إجلاء المستوطنين، أو التنازل عن السيطرة الأمنية، أو توسيع دور السلطة الفلسطينية.

والأهم من ذلك أن خطط «اليوم التالي» لم تأخذ في اعتبارها وجهات نظر الشعب الفلسطيني.

وبدلا من إعطاء الأولوية لما تريده أو تطلبه إسرائيل (أو الولايات المتحدة الأمريكية) وفرض خطط على الفلسطينيين لتلبية احتياجات إسرائيل الأمنية، هناك حاجة إلى التحول نحو نهج يتحدى تلك السياسات الإسرائيلية التي أدت إلى تهجير الفلسطينيين وغضبهم؛ وتشويه التنمية السياسية والاقتصادية الفلسطينية؛ وجعل من المستحيل بناء مؤسسات فلسطينية قادرة على كسب الاحترام.

لابد من البدء بالمطالبة بوقف إطلاق النار وإنهاء الاحتلال الجاثم على رقاب الشعب الفلسطيني، كما يجب الاستماع إلى وجهات النظر الفلسطينية، وتحميل إسرائيل المسؤولية عن سياساتها التي خلقت هذه الفوضى، وليس الضحايا.

وهناك بعض العلامات المشجعة التي تشير إلى أن الرأي العام في الولايات المتحدة يتحول في اتجاه أكثر تأييداً للفلسطينيين. فالأمريكيون أصبحوا أكثر دعماً للفلسطينيين، وأكثر معارضة للسياسات الإسرائيلية التي تنتهك الحقوق الفلسطينية.

لقد أصبح الأمريكيون أيضا أكثر تقبلا لتغيير السياسات التي من شأنها أن تساعد الفلسطينيين. لكن هذه هي النقطة التي يتعثر عندها الحوار، وذلك على وجه التحديد لأنه لا توجد رؤية فلسطينية واضحة للمستقبل ولا توجد قيادة يمكنها التعبير عنها.

وبناء على هذا الوضع فقد قامت مجموعة من رجال الأعمال الفلسطينيين بتكليف مؤسسة زغبي للأبحاث بقياس تأثير السياسات الإسرائيلية في غزة، والتهديدات التي تواجه تلك التجمعات السكانية الموجودة في الضفة الغربية، وسؤال الفلسطينيين عما يعتبرونه أفضل طريق للمضي قدمًا لنيل حقوقهم وكرامتهم وتحقيق السلام.

لقد أظهرت نتائج الاستطلاع أنه على الرغم من الظروف المختلفة التي فرضها الإسرائيليون على الفلسطينيين في كل من المناطق الثلاث الخاضعة لسيطرتهم، لا تزال هناك خيوط مشتركة للهوية والرغبة في الحرية والوحدة التي لا تزال تربطهم ببعضهم البعض.

إن ما يريده الشعب الفلسطيني هو أن تنهي إسرائيل احتلالها الجاثم على حياتهم حتى يتمكنوا أخيرًا من الحصول على الحرية والاستقلال في أرض خاصة بهم.

وبما أنهم فقدوا الثقة، بدرجات متفاوتة، في أداء السلطة الفلسطينية وحماس، فإنهم يفضلون إجراء استفتاء شعبي لانتخاب جيل جديد من الزعامات القادرة على تقديم رؤية جديدة لفلسطين؛ وتوحيد الصف الفلسطيني لتشكيل حكومة فاعلة قادرة على كسب الاحترام والاعتراف؛ مع الاستمرار في محاسبة إسرائيل على جرائمها في الهيئات الدولية.

وبطبيعة الحال، يجب تطوير كل هذا بشكل أكبر، لأنه يظل يمثل المسار الأفضل الذي يجب اتباعه على وجه التحديد، وبدلا من الاستمرار في فرض «الحلول» على الفلسطينيين، فإنه يجب سؤالهم عما يريدون، والاستماع إلى ما يرغبون به ويتطلعون إليه.

○ رئيس المعهد العربي الأمريكي

هل تؤثر التعريفات الجمركية المقترحة من «ترامب» على الصناعات الخليجية؟

بقلم:
علي فقيه

يسعى الرئيس المنتخب دونالد ترامب خلال عودته إلى سدة الحكم لفرض تعريفات جمركية عالية الكلفة على دول العالم، وخصوصاً الصين التي من المحتمل أن يرفع على وارداتها تعريفات جمركية تصل إلى ٦٠ بالمائة. ولن تكون الصناعات الخليجية بمنأى عن زيادة التعريفات المقترحة، حيث ستكون السلع مثل الألومنيوم والحديد تحت رادار الإدارة الأمريكية الجديدة، وسترتفع الضريبة الجمركية على هذه المجموعة من السلع بحوالي ٢٠ بالمائة. علماً بأنه في مارس من عام ٢٠١٨م، فرض الرئيس حينها تعريفات جمركية على الحديد بحوالي ٢٥ بالمائة والألمنيوم بحوالي ١٠ بالمائة من معظم دول العالم.

هناك ثلاثة أسباب رئيسية تقود الرئيس المنتخب لإعلان الحرب التجارية على دول العالم من خلال زيادة التعريفات الجمركية على الواردات الأجنبية، وسنعرض هنا مثالاً حول الألمنيوم والحديد بشكل خاص:

أولاً، من خلال رفع التعريفات الجمركية على الألمنيوم والحديد، يعطي ترامب صفة «الاحتكار» للصناعات المحلية مما يعزز هذه الصناعات على مستوى الاقتصاد الأمريكي.

ولكن، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار التي تأتي من هذه السلع لأن المستوردين للألمنيوم والحديد سيقومون برفع الأسعار في السوق بواقع ٢٠ بالمائة مثلاً، والمصنعين المحليين للألمنيوم والحديد لن يخفضوا أسعارهم لأن الطلب على منتجاتهم سوف ترتفع محلياً أكثر من السابق.

ثانياً، يسعى ترامب إلى زيادة التعريفات الجمركية لزيادة دخل الإدارة الأمريكية من الضرائب التي ستعوض الخفض الذي سيفرضه على الشركات بواقع ١٥ بالمائة من أصل ٢١ بالمائة (الحالي).

ثالثاً، تسعى هذه الرسوم إلى محاولة خلق فائض في الميزان التجاري للولايات المتحدة من خلال زيادة الصادرات وخفض الواردات من دول العالم، وخصوصاً الصين.

والسؤال هنا، كيف تؤثر هذه الزيادات الجمركية على الصناعات المحلية في دول مجلس التعاون؟

في العامين ٢٠١٦-٢٠٢٠، انخفض حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون من ٨٩,٩ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٦ إلى ٥٧,٥ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠. أي أن السلع ومن ضمنها الألمنيوم والحديد المصدرة إلى الولايات المتحدة قد انخفضت إلى مستويات عالية. وعند عودة الرئيس المنتخب، قد تؤدي التعريفات الجديدة إلى خفض الطلب على الواردات من النسبة التي شهدناها في العامين ٢٠١٦-٢٠٢٠.

وللإجابة عن السؤال أعلاه، على الرغم من أن قيمة الواردات من الألمنيوم والحديد التي تستوردها الولايات المتحدة من دول مجلس التعاون ستنخفض، فإن تأثيرها محدود على الصناعات الخليجية، وذلك لعدة أسباب:

أولاً، حظر دول الاتحاد الاوروبي استيراد سلع الألمنيوم والحديد من روسيا، مما يعني أن هذه الدول ستحتاج إلى استيراد حصص كبيرة من هذه السلع من دول أخرى بديلة عن روسيا مثل دول مجلس التعاون، وخصوصاً البحرين والامارات العربية المتحدة.

ثانياً، قد يسهم رفع التعريفات الجمركية إلى تشجيع دول مجلس التعاون للبحث عن شركاء تجاريين لبيع السلع التي تفرض الولايات المتحدة عليها رسوما جمركية عالية.

ثالثاً: على الرغم من أن ترامب سيفرض هذه الرسوم الجمركية، فإن هذا لا يعني أن الشركات الخليجية ستتأثر من هذه الضرائب، لأنها سوف تدفع من قبل الموردين الأمريكيين، ومن ثم ستنتقل الكلفة إلى المستهلكين، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع في الولايات المتحدة مثل السيارات والمكائن ومواد البناء وغيرها من السلع.

علماً بأن قيمة السلع التي تنتجها الصناعات الخليجية قابلة للارتفاع والانخفاض بحسب الطلب والعرض في الاقتصاد العالمي.

فمثلاً، مع بداية الحرب الروسية-الأوكرانية، شهدت أسعار الألمنيوم تقلبات كبيرة، حيث ارتفعت في البداية إلى مستويات قياسية بلغت حوالي ٤,٠٧٣ دولاراً أمريكيا للطن المتري في مارس ٢٠٢٢م نتيجة لتعطل الإمدادات والعقوبات على الألمنيوم الروسي، كون روسيا مصدراً رئيسياً لها.

وتفاقم هذا الارتفاع بسبب تحديات إمدادات الطاقة، خاصة في أوروبا التي تعتمد بشكل كبير على الطاقة الروسية. ومع ذلك، انخفضت الأسعار لاحقًا واستقرت تحت مستوى ٢,٤٠٠ دولار للطن المتري بحلول أواخر عام ٢٠٢٢م مع تكيُّف الأسواق من خلال تنويع مصادر الإمداد والتعامل مع ضعف الطلب.

وفي الختام، على الرغم من توجهات ترامب الجمركية، فهذا لا يعني أن الإدارة الجديدة سوف تفرض ضرائب مرتفعة على جميع السلع الخليجية، حيث إن توقيع البحرين وعمان لاتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة يعفي أغلبية السلع من ضرائب ترامب المرتفعة، إلا في حالة بعض السلع كالألمنيوم والحديد اللتين وقعتا تحت المجهر الضريبي لإدارة ترامب الجديدة.

أهمية البيانات العربية في العصر الرقمي

بقلم:
عبدالرحمن الخطيب ○

مع الانتشار المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي، أصبح للبيانات الدور الأساسي في بناء وتدريب النماذج التي تعتمد عليها هذه التقنيات. تُعد اللغة والبيانات اللغوية جزءًا أساسيًا من هذا المشهد، إذ تعتمد تطبيقات الذكاء الاصطناعي على البيانات اللغوية لتقديم خدمات متقدمة مثل الترجمة، التعرف على النصوص، معالجة اللغة الطبيعية، وغيرها. في هذا الإطار، يبرز السؤال حول مكانة اللغة العربية في هذه الثورة التقنية، ومدى أهمية توفير بيانات عربية غنية ومتنوعة لدعم تطوير حلول ذكاء اصطناعي تلبي احتياجات المجتمعات الناطقة بالعربية.

اللغة العربية وتحديات العصر الرقمي

تعد اللغة العربية واحدة من أكثر اللغات انتشارًا في العالم، حيث يتحدث بها أكثر من ٤٢٠ مليون شخص، منهم ٢٨٠ مليون شخص يستخدمونها كلغة أم. كما أنها لغة رسمية في ٢٢ دولة، مما يجعلها واحدة من اللغات الأكثر تأثيرًا في العالم. ومع ذلك، تُظهر الأرقام والتقارير أن المحتوى العربي الرقمي يُمثل أقل من ١٪ من المحتوى المتوفر على الإنترنت، وهو رقم متواضع للغاية مقارنة بحجم المستخدمين العرب.

عندما يتعلق الأمر بالذكاء الاصطناعي، نجد أن نقص البيانات العربية عالية الجودة يُعتبر من أبرز التحديات التي تُعيق تطوير تطبيقات فعّالة تخدم الناطقين بالعربية. على سبيل المثال، تُظهر الدراسات أن أكثر من ٧٠٪ من نماذج معالجة اللغة الطبيعية تعتمد على بيانات باللغتين الإنجليزية والصينية، مع إهمال واضح للغات الأخرى مثل العربية، رغم أهميتها.

أهمية البيانات العربية في الذكاء الاصطناعي

١. تحسين دقة النماذج اللغوية

تحتاج نماذج الذكاء الاصطناعي إلى كميات هائلة من البيانات لتعلم الأنماط اللغوية المختلفة. إذا كانت البيانات المستخدمة لتدريب هذه النماذج غير كافية أو غير ممثلة بشكل جيد، ستُعاني النماذج من ضعف الدقة، مما يؤدي إلى نتائج غير مرضية. في حالة اللغة العربية، تحتاج النماذج إلى بيانات تغطي الفصحى واللهجات المختلفة، بالإضافة إلى التنوع في أساليب الكتابة والموضوعات.

٢. تعزيز الشمولية والتنوع

عدم تضمين اللغة العربية في حلول الذكاء الاصطناعي يُؤدي إلى تهميش شريحة كبيرة من سكان العالم، مما يحد من إمكانية استفادتهم من هذه التقنيات. على سبيل المثال، تشير الإحصائيات إلى أن ٦٠٪ من سكان المنطقة العربية لا يتقنون الإنجليزية بشكل جيد، مما يعني أن تقنيات الذكاء الاصطناعي التي لا تدعم العربية تصبح عديمة الفائدة بالنسبة إليهم.

٣. دعم الابتكار في الأسواق المحلية

وجود بيانات عربية يُمكن الشركات المحلية من تطوير حلول مخصصة للسوق العربي. فعلى سبيل المثال، تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي للتعليم باللغة العربية يمكن أن يُحدث ثورة في التعليم الإلكتروني، وخاصة مع تزايد الحاجة إلى حلول تعليمية عن بُعد في العالم العربي.

تطبيقات عملية للبيانات العربية في الذكاء الاصطناعي

١. الترجمة الآلية

أظهرت تقنيات الترجمة الآلية تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، لكن دقتها في اللغة العربية لا تزال أقل من مثيلاتها في اللغات الأخرى. يمكن تحسين هذه النماذج من خلال توفير بيانات لغوية دقيقة تغطي كل جوانب اللغة العربية.

٢. التعليم والتدريب

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يُحدث فرقًا كبيرًا في التعليم، خاصة من خلال تطوير منصات تعليمية تقدم محتوى باللغة العربية. مثلًا، يمكن استخدام البيانات العربية لبناء أنظمة ذكاء اصطناعي تُقدم دروسًا تفاعلية للطلاب باللغة العربية، مما يُسهم في تحسين جودة التعليم.

٣. التعرف على الصوت والنصوص

تطبيقات مثل المساعدات الصوتية وأنظمة التعرف على الكلام تتطلب بيانات صوتية ونصية كبيرة لتدريبها. إدماج اللغة العربية في هذه التطبيقات يُمكن أن يُساعد في تحسين التواصل بين المستخدمين العرب وهذه الأنظمة.

أرقام وإحصائيات مهمة

تشير الإحصائيات إلى أن نسبة استخدام الإنترنت في العالم العربي تجاوزت ٧٠٪ في عام ٢٠٢٣، مما يعني وجود قاعدة كبيرة من المستخدمين الذين يحتاجون إلى تطبيقات تدعم لغتهم.

يُقدر حجم سوق الذكاء الاصطناعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بـ ٥٠٠ مليون دولار، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة ٢٥٪ سنويًا حتى عام ٢٠٣٠.

أظهرت دراسة أجرتها شركة «IDC» أن الشركات في الشرق الأوسط تواجه تحديات كبيرة في توطين حلول الذكاء الاصطناعي بسبب نقص البيانات العربية.

كيفية تحسين جودة البيانات العربية

١. بناء قواعد بيانات متخصصة

يجب على الحكومات والمؤسسات الأكاديمية والتكنولوجية العمل على بناء قواعد بيانات عربية تغطي جميع المجالات، مع التركيز على جمع بيانات تشمل الفصحى واللهجات المختلفة.

٢. التعاون بين الشركات والمؤسسات الأكاديمية

ذلك ان التعاون بين القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية يُمكن أن يُسهم في تطوير مبادرات لجمع وتحليل البيانات العربية.

٣. دعم الأبحاث المفتوحة

إن إطلاق مبادرات تتيح الوصول إلى البيانات العربية للمطورين والباحثين يمكن أن يُعزز من فرص الابتكار.

الخاتمة: إن البيانات هي العنصر الأساسي لتطوير حلول ذكاء اصطناعي فعّالة وشاملة، واللغة العربية ليست استثناءً. الاستثمار في تحسين جودة البيانات العربية يُعد ضرورة استراتيجية لتحقيق التقدم الرقمي في العالم العربي، وضمان شمولية وعدالة تطبيقات الذكاء الاصطناعي لجميع الناطقين بالعربية. هذا التوجه لا يُسهم فقط في سد الفجوة الرقمية، بل يُعزز أيضًا من الهوية الثقافية والحضارية للمنطقة العربية في العصر الرقمي.

○ مختص بتقنيات الذكاء الاصطناعي

ماذا يمكن أن نتوقع من ترامب في نسخته الثانية؟

بقلم:
د. جاسم بونوفل

بعد الفوز الساحق الذي حققه دونالد ترامب في ماراثون الانتخابات الأمريكية الأخيرة، الذي بموجبه سيدخل البيت الأبيض ويتربع على عرشه في العشرين من شهر يناير المقبل ليكون بذلك الرئيس السابع والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية، بدأ ترامب في التحرك سريعاً نحو اختيار أعضاء فريق إدارته المقبلة، وكان من الطبيعي أن تكون اختياراته مبنية على الكيمياء القائمة بينه وبينهم حول مقارباتهم للعديد من الملفات التي وردت في برنامجه الانتخابي أهمها: الهجرة والاقتصاد والتعليم والحروب في الشرق الأوسط.

في ضوء ذلك، فإن السؤال المهم الذي يطرحه المراقبون هو: هل سيختلف ترامب في ولايته الثانية عن ولايته الأولى؟

في اعتقادي أن الإجابة عن هذا السؤال، يمكن تلخيصها في ضوء متغيرين أساسيين أولهما السمات الشخصية له، أما الثاني فهو المتغيرات التي استجدت على الساحتين الأمريكية والدولية.

لنبدأ أولا الحديث عن السمات الشخصية، في هذا السياق يذهب أغلب المحللين السياسيين إلى القول بأنه ليس سياسياً بالمعنى الحرفي لهذه الكلمة، فهو يختلف اختلافاً جوهرياً عن بقية الرؤساء الأمريكيين السابقين الذين امتهنوا السياسة قبل دخولهم الى البيت الأبيض.

أما عنه فهو فلم يمارس العمل السياسي في حياته إلا من خلال تجربته كرئيس ولايته الأولى، كما أننا لم نقرأ في سيرته الذاتية أنه كان عضواً في أي من الحزبين العريقين في الولايات المتحدة (الديمقراطي والجمهوري)، ونتيجة لذلك فليس لديه تجربة سياسية كسلفه.

على سبيل المثال، جو بايدن الذي قضى نصف عمره في العمل الحزبي وفي دهاليز السياسة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه لم يحصل على مؤهل تعليمي عال من إحدى الجامعات الأمريكية العريقة؛ فهو ببساطة شديدة رجل بسيط في أحاديثه لا يجيد لغة المثقفين والسياسيين وفذلكاتهم، ولا يستخدم الكلمات والعبارات الدبلوماسية للتعبير عن وجهة نظره حيال موضوع معين كما يفعل أغلب السياسيين، بمعنى آخر أنه مباشر في توصيل رسالته. وإن كل شهرته تتحدد في أنه رجل قادم من عالم السوق والعقارات، وأن خير توصيف له هو أنه «بيزنس مان». ومثل هذه الشخصيات لا يعرف صاحبها إلا لغة المال. ولا شك أن مثل هذه الصفات ستنعكس لا محالة على تصرفاته وستؤثر في جميع قراراته.

من هنا، أكاد أجزم بأن ثقافة السوق ستلازم ترامب، وستسيطر على تفكيره في ولايته الثانية لأنها جزء أصيل من شخصيته، وقد ثبت ذلك عملياً خلال فترة رئاسته الأولى في ٢٠١٧. من هذ المنطلق نتوقع أن يسير ترامب على نفس النهج في المرحلة المقبلة ونستشف ذلك من خلال تصريحاته في حملته الانتخابية الأخيرة التي تؤكد هذا التوجه. خذ مثالاً موقفه من حلف «الناتو»، فكثيراً ما يطالب دوله بزيادة إنفاقها الدفاعي وتأكيده بأنه لن يسمح لهذه الدول أن تستغل بلاده نتيجة عدم وفائها بالعهد الذي تلتزم فيه بالإنفاق بنسبة ٢٪ من ناتجها المحلي.

هذا يعني أنه لا يريد أن يُحَمِّل الخزينة الأمريكية أعباء مالية من أجل سواد عيون الأوروبيين. ومن المنتظر أن يطبق ترامب هذه السياسة بصورة أكبر في ولايته الثانية؛ لأنه تحرر من القيود التي تكبله أثناء ولايته الأولى مثل مراعاته للناخبين، فهو الآن لا يحتاج إلى أصواتهم بسبب أنه سيكون للمرة الأخيرة في البيت الأبيض بحكم الدستور الأمريكي الذي لا يسمح له بالترشح للانتخابات المقبلة في عام ٢٠٢٨.

من جهة ثانية، تسيطر على ترامب حالياً أفكار تتقاطع مع بروفايل شخصيته النرجسية؛ فهو لا يريد أن يخرج من البيت الأبيض من دون أن يترك بصمة في سجل التاريخ الأمريكي من خلال انجازات تخلد ذكراه أسوة بغيره من الرؤساء الأمريكيين السابقين الذين يشار إليهم بالبنان كصناع للتاريخ الأمريكي أمثال: الرئيس جيمس ماديسون الذي لقب «بأبو الدستور» أو الرئيس أندرو جاكسون الذي عرف بسداد الديون. والرئيس إبراهام لنكولن محرر العبيد والرئيس دوايت أيزنهاور الذي أنهى الحرب الكورية.

أما المتغير الثاني الذي سيؤثر على سياسات ترامب في ولايته الثانية، فهو ما شهدته الساحة الأمريكية من تغيرات اجتماعية مست بقيم فئات ليست قليلة من المجتمع الأمريكي، وقد تم ذلك بفعل السياسات التي انتهجتها إدارة بايدن؛ حيث قامت هذه الإدارة بفرض قيم جديدة (المثلية والتحول الجنسي) على الأمريكيين، وقد أثارت هذه السياسات حنقهم وامتعاضهم وقد استثمر ترامب هذا الحدث ووظفه لصالحه وقال: إنه سيعمل على إزالة هذه الأفكار من مناهج التعليم المدرسية.

في ملف الاقتصاد الذي يعد ترامب أحد لاعبيه الأساسيين، فإنه سيمضي قدما في تطبيق سياساته الرامية إلى رد الاعتبار للصناعة والتجارة الأمريكيتين من خلال تخفيض الضرائب وزيادة الرسوم الجمركية على الواردات، ولا شك أن مثل هذه الإجراءات ستؤثر حتماً على انسياب حركة التجارة العالمية وعلى العالم أن يستعد من الآن لمواجهة هذه السياسات.

بقي أن نقرأ أفكار ترامب في ملف الحروب في العالم، وما هي توجهاته في ولايته المقبلة؟

في هذا الملف، نجد أن ترامب أطلق وعوداً أثناء حملته الانتخابية بأنه سيعمل على إنهاء الحروب في العالم وكان دائما يتباهى بخلو عهده منها خلال فترة ولايته الأولى (٢٠١٧-٢٠٢٠) ولذلك فإنه سيسعى في ولايته الثانية إلى إطفاء النيران في العالم بمجرد دخوله الى البيت الأبيض وأن بداية الانطلاق عنده ستكون من أوكرانيا، حيث إن لديه ثقة كبيرة في اقناع أطراف الحرب وبالأخص روسيا لعلاقته الوثيقة مع بوتين على وقفها من خلال الحلول الدبلوماسية.

ونتيجة لتصريحاته بشأن الحرب الأوكرانية ظهرت بوادر في الأفق توحي باقتراب نهايتها وتجسم ذلك في تصريحات الرئيس الأوكراني زيلينسكي الأخيرة التي قال فيها: إنه يؤثر الحل الدبلوماسي على الحل العسكري لأزمة بلاده، كما أن دخول المستشار الألماني شولتس على الخط عبر تصريحاته الأخيرة بشأن الحرب في أوكرانيا، وهو قطب أساسي في حلف الناتو، سيدفع بالتأكيد إلى نجاح ترامب في مساعيه إلى وقفها.

لكن فاته أن يقول لنا كيف سينهي مأساة الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية وما يعانيه أهلها جراء القتل والتنكيل والتشريد الذي يقوم به جيش الاحتلال الصهيوني في أراضيهم.

إن تجربتنا مع ترامب في ملف القضية الفلسطينية لا تسر أحدا، حيث إن هواه وميوله صهيونية، ولذلك فإن كل مبادراته تصب في صالح الكيان الصهيوني. وقد عبر أكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة عن تعاطفه الكبير مع هذا الكيان، ولا اعتقد أنه سيغير من جلدته وسيحيد عن هذا التوجه خلال ولايته الثانية لأن المسألة في رأيي متعلقة بالإيمان العقدي وبصورة العرب والمسلمين في ذهنه، والكتاب يعرف من عنوانه كما يقول المثل العربي، وهذا ما يجعلنا قليلي الثقة فيه ولا نطمئن إلى تصرفاته. ومع ذلك لننتظر ما تكشفه الأيام في ولايته الجديدة لعله يفعل شيئاً مغايراً يدفعنا إلى التخلي عن مثلنا العربي ونأخذ بالمثل الغربي الذي يقول: لا تحكم على الكتاب من غلافه Ever judge the book by its cover.